الفصل الأول

المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى

مفهومه وأسبابه وأعراضه

أولا: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

ثانيا: أعراض المرض الهولندى وجهود

الاصلاح الاقتصادى

المرض الهولندى

فى الاقتصاد المصرى، مفهومه وأسبابه وأعراضه

من المفارقات التى تدعو الى التأمل حاليا أن هنـــاك دراســـات اقتصاديـــة أجريت فى الستينيات والسبعينات كانت تصنف الاقتصـــاد المصـــرى ضمـــن الاقتصاديات الصناعية النامية والمؤهلـــة للتغلـــب علـــى مؤشـــرات التخلـــف الاقتصادى، وأنها تقترب من حافة الانطلاق. وتأتى فى هذا الصدد دراسات فـــى السبعينيات أجراها المعهد الألمانى لسياســـة التنميـــة Deutsches Institut fuer Entwicklungspolitik فى برلين، حيث صنفت مصر ضمن الـــدول الصناعيـــة الجديدة، وأيضا ماذكره والت روستو W. Rostow فى الستينيات فى كتابه عـــن مراحل التطور الاقتصادى من تأهل مصر لمرحلة الانطلاق الاقتصادى.

وحتى منتصف السبعينات تميز الهيكل السلعى للصادرات المصرية بـــالتنوع النسبى وارتفعت نسبة السلع الصناعية، وتراجعت الصـــادرات التقليديـــة مـــن القطن الخام، والتى جعلت من مصر مثالا كلاسيكيا للمحصول الوحيـــد طبقـــا للمزايا النسبية التى فرضها تقسيم العمل الدولى فى القرن التاسع عشر. ويلاحظ أنه خلال العقود الثلاثة الماضية قد ازداد الاهتمام فى الدراسات الأكاديمية وفـــى دوائر صناعة السياسة الاقتصادية باستراتيجية تشجيع الصادرات ودورها فـــى التنمية الاقتصادية. وبالرغم من مرور هذه السنوات نجد أن الموضوع مـــا زال مطروحا للبحث وقابلا للمناقشة، وهذا يدل على أننا مازلنا نحتاج الـــى انجـــاز

المزيد من الجهد والتعلم بالممارسة الشاقة من اجل صياغة وتنفيذ استراتيجية قومية لتشجيع الصادرات.

يعانى الاقتصاد المصرى منذ منتصف السبعينيات من تراجع الصادرات الصناعية ليقفز البترول الى قائمة الصادرات حتى أن نصيبه النسبى فى بعض السنوات تجاوز نسبة ٦٠%، وصاحب ذلك مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى يمكن أن نعبر عنها بما أطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية الحديثة "المرض الهولندى". لقد أدت استراتيجية التصنيع القائمة على احلال الواردات منذ الثلاثينيات دورها واصبح من الضرورى فى ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية العالمية اعادة النظر فى استراتيجية التصنيع. وهنا نطرح للبحث والمناقشة استراتيجية التوجه التصديرى، والتى اثبتت نجاحها فى اقتصاديات بعض الدول النامية فى آسيا ولمريكا اللاتينية، والتى حققت تخصيصا افضل للموارد ومعدلات مرتفعة للنمو. ومن هنا نتناول فى هذه الدراسة استراتيجية تشجيع الصادرات كمخرج من مأزق المرض الهولندى ومواجهة التخلف الاقتصادى وتحقيق معدلات أداء عالية للاقتصاد المصرى. لذلك فاننا سنقوم بعرض وتحليل لظاهرة المرض الهولندى فى الاقتصاد المصرى، ونقوم بتحليل لهيكل الصادرات السلعية بهدف القاء الضوء على تصدر البترول كمادة خام قائمة الصادرات.

مفهوم المرض الهولندى:

إن ظاهرة تراجع صادرات السلع الصناعية المصرية لصالح منتج أولى وهو البترول يمكن تفسيرها بما يطلق عليه فى الأدبيات الاقتصادية اصطلاح

المرض الهولندى ". وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح فى مناقشات بعض الاقتصاديين البريطانيين فى بداية السبعينيات ليعبر عن تراجع الصادرات الصناعية أمام زيادة الصادرات لمادة أولية مثل البترول والغاز الطبيعى، وأثار ذلك السلبية على الدول الصناعية المستفيدة من استخراج بترول بحر الشمال مثل وبريطانيا. وكان ذلك من واقع خبرة هولندا فى الستينيات، عندما اكتشف الغاز الطبيعى أمام سواحلها، فتصدر قائمة صادراتها وهبط الإنتاج الصناعى بها وارتفعت نسبة البطالة . ومن هنا نشأ فى الأصل تعبير " المرض الهولندى ".[1]

ويلاحظ أنه فى النصف الأول للثمانينيات ظهرت اختلالات مالية متزايدة فى الاقتصاد المصرى. وارتفع العجز فى الموازنة العامة للدول ليبلغ نحو ٢٣% من الناتج المحلى الاجمالى. واستمرت الرقابة الحكومية على الأسعار والابقاء على انخفاض أسعار الطاقة بصورة مصطنعة والرقابة على الواردات والمغالاة فى سعر الصرف وعدم مرونته، وقد ادت هذه العوامل الى عدم الكفاءة فى توزيع الموارد، كما أن الاستثمارات فى الجهاز الانتاجى لم تستخدم المزايا النسبية للاقتصاد المصرى بطريقة كافية، ولم تحقق التنمية المنشودة. ومن جهة

---

[1] من الدراسات الهامة حول الظاهرة الاقتصادية المسماه بالمرض الهولندى أنظر:

Shafik, Nemat: Multiple Trade Shocks and Partial Liberalization: Dutch Disease and the Egyptian Economy. Economic Research Forum, Working Paper 9503, Cairo, 1994.

Van Wijnbergen, S.: Inflation, Employment and the Duch disease in Oil exporting countries: a disequilibrium analysis, World Bank, Washington DC. 1980 .

أخرى أدت تدفقات العملات الاجنبية من عـائدات البـترول والسـياحة وقنـاة السويس وتحويلات العاملين بالخارج الى طمس المشـكلات الهيكليـة وتـأجيل عمليات التكييف والعلاج الضرورى. وبانخفاض حصيلة صادرات البترول فى بداية الثمانينيات لم يكن الاقتصاد المصرى مستعدا للتكيف مع هذا التغيير، كما انخفضت الطاقة الاستيرادية وتم تمويل العجز فى ميزان المدفوعات عن طريـق الديون الخارجية، وما بين ١٩٨٢-١٩٨٦ تضاعفت مبالغ خدمة الدين، وفـى عام ١٩٨٧ لم تكن الحكومة قادرة على استمرار التوسع، وارتفع العجـز فـى ميزان المدفوعات الى نحو ٥,٣ مليار دولار. كما انخفضت الواردات الى نحو الثلث خلال سنتين، وذلك باتباع نظام صارم للرقابة الكمية. وجـرى بطريقـة خطيرة خفض بعض الاستثمارات مما يضر بالقدرة على النمو فـى المسـتقبل كما أدى تزايد العجز فى الموازنة العامة الى الحد من حرية الائتمان المصرفـى للقطاع الخاص مما أسرع بمعدلات التضخم.[١]

هذه السياسات لها دلالات معينة، فقد اتبعت الحكومة سياسة سعر صرف غير مرن يصاحبه غلو فى قيمة الجنيه المصرى بنحو ٧٠% حتى نهاية الثمانينيـات كما أدت درجة الحماية المرتفعة للصناعة المحلية الـى فـرض قيـود كميـة وضرائب جمركية على الواردات. ولقد تزايدت اختلالات الاقتصاد المصـرى

---

[١] أنظر فى ذلك: صلاح زين الدين : " تحرير الاقتصاد ومستقبل التخطيط فى مصر - نحو نموذج مصرى لاقتصاد إلسوق الاجتماعى " فى : المؤتمر العلمى السنوى السادس عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع ، القاهر ١٩٩١ .

بسبب الرقابة الحكومية على الأسعار والتى تطمس آليات الثمن ولا تعطى مؤشرات اقتصادية صحيحة عن حقيقة الاثمان. فنجد مثلا أن الصناعات المعدنية والكيماويات ومعدات النقل تلتهم الطاقة بالأسعار المدعمة بدلا من توجيه الاستثمارات الى قطاعات اقل استخداما للطاقة وفيها مميزات نسبية للاقتصاد المصرى مثل النسيج والاغذية. وبذلك اصبح تصدير منتجات الصناعات المستهلكة بكثرة للطاقة مثل الألومنيوم هو عبارة عن تصدير للطاقة الكهربية بثمن بخس. اذن لم يمكن الاستفادة من المزايا النسبية كتوفر امكانيات الصناعات الغذائية، وتوفر القوى العاملة الماهرة نسبيا فى قطاع التصنيع كما ارتبط الإنتاج الصناعى لدرجة كبيرة باستيراد المواد الخام، واتجه للسوق المحلية أساسا، وأهملت اعتبارات الكفاءة الاقتصادية والقدرة على المنافسة، واهملت فرص التصدير، كما أن الإنتاج الزراعى جرى تعويقه بسبب فرض أسعار رسمية منخفضة للمنتجات الزراعية.

فيما يلى سنقدم دراسة تحليلية لهيكل الصادرات المصرية لتوضيح أبعاد المرض الهولندى، ثم نتطرق الى جهود برنامج الاصلاح الاقتصادى لادراك الى أى مدى يمكن اقتراح سبل العلاج.

أولا: دراسة تحليلية لهيكل الصادرات السلعية

يمكن تقسيم صادرات السلع المصرية تبعا للمزايا النسبية والتنافسية حسب مفاهيم النظرية التقليدية والحديثة في التجارة الدولية.[1]

وبالنظر الى درجة كثافة العمل أو رأس المال أو المكون التكنولوجي يمكن الاشارة الى ثلاث مجموعات نقوم بتحليلها فيما يلى (أنظر الجدولين رقمى ١ ٢):

---

[1] أنظر فى ذلك:

صلاح زين الدين : العلاقات الاقتصادية الدولية ، مكتبة جامعة طنطا ، ١٩٩٥. ص ١١٩.

irsch, S.: Hypotheses regarding trade between Developing and Industrial ountries, in ; Giersch. H.: (Ed.): The international Devision of Labor. roblems, perspectives, Tubingen 1974. PP. ٦٩.

جدول : (١) : هيكل الصادرات المصرية ١٩٦٩ - ١٩٧٩

السنة	سلع غذائية		سلع صناعية		بترول ومعلان		اجمالى
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	
١٩٦٩/٧٠	٢٢٢،٧	١٧،٩	٩٧،١	٢٩،٣	٨،٣	٢،٨	٣٢٨،١
١٩٧٠/٧١	٢١٤،٦	٦٣،٣	١٠٩،٥	٣٢،٣	١٥،٢	٤،٤	٣٣٩،٣
١٩٧٣	٢٠٩،٤	٦٠،٦	١٢١،٣	٣٤،٨	١٨،٤	٥،٢	٣٤٩،١
١٩٧٤	٢٦٣،٨	٥٩،٤	١٤٢،٦	٢٩،٨	٣٧،٨	١٠،٨	٤٤٤،٢
١٩٧٥	٣٥٨،١	٦٠،٤	٢٠٩،٣	٣١،١	٢٥،٩	٨،٥	٥٩٣،٣
١٩٧٦	٢٧١,-	٤٩،٤	٢٥٢,-	٤٦،٣	٢٦,-	٤،٣	٥٤٩,-
١٩٧٧	٢٥٧,-	٤٣،١	٢٢٦,-	٣٨,-	١١٣,-	١٨،٩	٥٩٦,-
١٩٧٨	٢٨٣,-	٤٢،٤	٢٦٤,-	٣٩،٥	١٢١,-	١٨،١	٦٦٨,-
١٩٧٩	٢٢٠,-	٢٢،٤	٢٨٩,-	٤٢،٥	١٧١,-	٢٥،١	٦٨٠,-
١٩٨٩	٣٥٦,-	٢٣،٨	٤٢١,-	٢٨،٢	٧١٨,-	٤٨,-	١٤٩٥,-

المصدر : الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء

جدول (٢): هيكل الصادرات المصرية فى الفترة ١٩٨١ ١٩٩٤

السنة	البترول		القطن		مواد خام		بضائع نصف مصنعة		بضائع مصنعة		الاجمالى	
	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%	مليون جنيه	%
١٩٨١	١٤٥٧,٣	٦٤,٤٠	٣٢٠	١٤,١٤	١٠٤,٤	٤,٦١	٢٢٥,٩	٩,٩٨	١٥٥,٣	٦,٨٦	٢٢٦٢,٩	١٠٠
١٩٨٢	١٤٤٦,٧	٦٦,٣٤	٢٨٦	١٣,٠٩	١٣٤,٨	٦,١٧	١٦٨,٥	٧,٧١	١٤٨,١	٦,٧٨	٢١٨٤,١	١٠٠
١٩٨٣	١٤٠٠,٧	٦٣,٣٤	٣٠٨,٨	١٣,٧٢	١٥٥,٤	٦,٩٠	١٧٦,٧	٧,٨٥	٢٠٨,٧	٩,٢٧	٢٢٥٠,٣	١٠٠
١٩٨٤	١٢٦٤	٥٧,٥١	٣٤٠,١	١٥,٣٧	١٤٠	٦,٣٧	٢٠٠,٢	٩,١٠	٢٣٥,٨	١٠,٧٣	٢١٩٧,٩	١٠٠
١٩٨٥	١٧٦٧,٧	٦٧,٩٩	٢٩٩	١١,٥	١٢٢,٢	٥,٠٨	١٧٧,٣	٦,٨٢	٢٢٣,٧	٨,٩٩	٢٥٩٩,٩	١٠٠
المتوسط	١٤٧٦,٣	٦٤,٢١	٣١٠,٨	١٣,٥٢	١٣٣,٢	٥,٨٠	١٨٩,٧	٨,٢٥	١٩٤,٣	٨,٤٥	٢٢٩٩	١٠٠
١٩٨٦	١٠٤٨,٤	٥١,٠٤	٣٠٨,٤	١٥,٠١	١١٧,٥	٥,٧٢	٢٧٤,١	١٣,٣٤	٣٠٥,٥	١٤,٨٧	٢٠٥٣,٩	١٠٠
١٩٨٧	١٠٨٣,٨	٣٥,٥٨	٢٧٢,١	٨,٩٣	٣٣٤,١	١٠,٩٧	٧٤٩,٤	٢٤,٦٠	٦٠٦,٦	١٩,١٩	٣٠٤٩	١٠٠
١٩٨٨	١٢٩٨,٢	٣٢,٥٠	٣١٨,٦	٧,٩٧	٣٢٨,٩	٨,٢٣	٨٥٥,٥	٢١,٤٢	١١٩٣,٤	٢٩,٨٨	٣٩٩٤,٥	١٠٠
١٩٨٩	١٧٣٣,٢	٣٠,٢٢	٥٩٤,٢	١٠,٣٦	٤١٠,٨	٧,١٦	١١٦٩	٢٠,٣٨	١٨٢٧,٦	٣١,٨٧	٥٧٣٤,٥	١٠٠
١٩٩٠	٢٠٣١,٣	٣٠,٨١	٥٦٢,٢	٨,٥٣	٥٢٣,٨	٧,٩٤	١٢٦٢	١٩,١٤	٢٥٧٤,٧	٣٩,٠٥	٦٥٩٣,٨	١٠٠
المتوسط	١٤٣٨,٩	٣٣,٦	٤١١,٥	٩,٦	٢٤٣	٨	٨٦١,٩	٢٠,١٢	١٣٠١,٦	٣٠,٤	٤٢٨٤,٥	١٠٠
١٩٩١	٦٣٢٥,٥	٥٣,٧٧	١٩٣,٤	١,٦٥	١٥٠,١	٥,٥٢	١٢٨٩,٥	١٠,١٦	٣٣٠٦,٢	٢٨,١٠	١١٧٦٤,٧	١٠٠
١٩٩٢	٤٤١١,٣	٤٣,٣٧	١٧٥,٢	١,٧٢	٧٧٩,٦	٧,٦١	١٢٦٣٢	١٢,٤٢	٣٥٤٢,٣	٣٤,٨٢	١٠١٧١,٢	١٠٠
١٩٩٣	٥١٧٨,٧	٤٩,٤٩	١٤٦,٧	١,٤٠	٧٠٣,٥	٦,٧٢	١٠٨٧	١٠,٣٨	٣٣٤٨,٨	٣٢	١٠٤٦٤,٥	١٠٠
١٩٩٤	٤٥٩٦,٧	٣٨,٤١	٧٩١,١	٦,٧٣	٥٥٠	٤,٦٨	١٨٠٩٤	١٥,٣٩	٤٠٩٠,٣	٣٤,٧٩	١١٧٥٧,٥	١٠٠
المتوسط	٥١٠٨	٤٦,٢٧	٣٢٦,٥	٢,٩٦	١٧٠,٧	٦,٠٧	١٣٩٢	١٢,٢٤	٢٥٧١,٩	٢٢,٣٥	١١٠٣٩,٥	١٠٠
اجمالى المتوسط	٢٤٩٧,٤	٣٤,٧٦	٣٥١,٩	٤,٩	٣٦١,٨	٥,٠٣	٧٦٤,٨	١٠,٦	٣٢١٦	٤٤,٧	٧١٨٥,١	١٠٠
تغير%	٢٠٩,٩		١١٧,٢		٤٢٦,٨		٧٠١		٢٥٣١		٤٧١٩,٦	١٠٠

(أ) مجموعة سلع ريكاردو

يفسر ريكاردو قيام التجارة بتوفر المزايا النسبية والعامل الحاسم فيها هو وفر الموارد الطبيعية وعنصر العمل والمناخ الملائم، وتشمل هذه المجموعة ساسا المنتجات الزراعية والتعدينية وسلع نصف مصنعة تحتوى على جزء كبير من الموارد المحلية. وتطور المزايا النسبية لسلع ريكاردو يبدأ باستخدام موارد طبيعية جديدة ، ويؤدى تقدم وسائل المواصلات الى استخدام افضل لهذه الموارد ، وفى مرحلة تالية تظهر سلع بديلة. والمثال التقليدى لهذا التطور هو القطن المصرى . وبتحليل التركيب السلعى للصادرات المصرية فى الخمس عشرة سنة الماضية نجد أن سلع ريكاردو تتمثل فى البترول بمتوسط ٣٥% ، والقطن ومواد خام أخرى نحو ١٠% . وسلع نصف مصنعة هو ١٠%.

(ب) مجموعة سلع هيكشر – أوهلين

وهى سلع تامة الصنع وتتميز بأن دالة إنتاجها متشابهة وتكنولوجيا إنتاجها معروفة فى جميع الدول ، والانتاجية الحقيقية لعنصرى رأس المال والعمل تتوقف على نسبة تضافرهما، والسلع كثيفة العمل تتمتع الدول النامية بميزة نسبية فى إنتاجها لتوفر نسبى لعنصر العمل بها، بينما تتمتع الدول الصناعية بوفرة رأس المال وانتاج سلع صناعية كثيفة رأس المال. وبلغ متوسط نصيب سلع هيكشر – أوهلين فى الصادرات الصناعية لمصر فى الخمس عشرة سنة الماضية نحو ٤٥%، وهى فى أغلبها سلع كثيفة العمل مثل المنسوجات

والملابس والمصنوعات الجلدية ونسبة اقل للسلع كثيفة رأس المال مثل الكيماويات والأدوية والآلات.

(جـ) مجموعة سلع دورة المنتج

ترجع نظرية دورة المنتج الى فيرنون Vernon وهي تدرس أنماط التجارة لمنتجات التكنولوجيا الحديثة، وهى تمر بدورة حياة عند إنتاجها وتسويقها، وتشمل ثلاث مراحل وهى مرحلة السلعة التكنولوجية الجديدة وتكون سلعة غير نمطية وتكلفة إنتاجها وتسويقها مرتفعة، ثم مرحلة نضوج السلعة وفيها تنخفض تكلفة الإنتاج والتسويق وينتشر الطلب عالميا فى الاسواق الخارجية، ثم مرحلة السلعة النمطية وفيها تكون الدول الاقل نموا مؤهلة لتوطين الإنتاج بها. وأمثلة سلع دورة المنتج أجهزة التليفزيون والكمبيوتر وكافة منتجات التكنولوجيا الراقية التى تتطلب فى بداية إنتاجها تكلفة باهظة للبحث والتطوير، ثم فى نهاية دورة حياتها تنخفض تكلفة إنتاجها وقد تنتقل مراكز إنتاجها الى الدول النامية، كما يحدث حاليا فى دول جنوب آسيا وصادرات مصر من سلع دورة المنتج ضئيلة نسبيا وتتمثل فى صادرات بعض شركات الالكترونيات والاجهزة الكهربية الى اسواق الدول العربية والافريقية.

وبتحليل هيكل الصادرات المصرية خلال ربع القرن الماضى كما هو وارد فى الجدولين رقمى ١، ٢، فننا نجد أن حصيلة صادرات مصر من سلع هيكشر – أوهلين خاصة السلع الصناعية كثيفة رأس المال قد بلغت قيمتها فى نهاية الستينيات نحو ٩٧ مليون جنيه بنسبة ٢٩,٣% من اجمالى الصادرات، بينما كانت صادرات مصر من سلع ريكاردو وأبرزها البترول ومواد الوقود نحو

٨% مليون جنيه أى بنسبة ٣,٨% من اجمالى الصادرات، أو بمعنى آخر أن صادرات السلعية الصناعية بلغت حينئذ نحو عشرة أضعاف الصادرات من بترول، وذلك يدل على أن جهود التصنيع فى الستينيات أدت الى تنويع هيكل صادرات المصرية وزيادة نصيب السلع الصناعية فى قائمة الصادرات حتى ها بلغت فى سنة ١٩٧٥ نحو ٤٦,٣% من قيمة الصادرات بينما لم تتجاوز صادرات البترول نسبة ٤,٣%، فقد حدث تراجع فى صادرات المواد الخام واء الزراعية مثل القطن أو المعدنية مثل البترول. وتنويع تشكيلة الصادرات حتى منتصف السبعينيات يدل أيضا على أن استراتيجية التصنيع باحلال لواردات، أدت دورها فى ارساء قاعدة صناعية يمكن أن تنطلق نحو التصدير بتبنى استراتيجية للتوجه التصديرى.[1] الا أن صادرات البترول ارتفعت نسبتها وتصدرت قائمة الصادرات المصرية، حيث ارتفعت من ٤,٣% فى منتصف السبعينيات الى ٦٨% فى منتصف الثمانينيات بينما تراجعت نسبة صادرات السلع الصناعية من ٤٦,٣% الى حوالى ٨,٥% فى نفس الفترة .

---

[1] أنظر فى ذلك:

Girgis, M.: Labor Absortive Capacity of Export Expansion and Import Substitution in Egypt 1954-1970, Kiel, 1973. PP. 55.

Schmidt, B.C.: Wirtshaftswachstum und Diversifizierung der Produktionsstruktur von Entwicklungslaendern. Das Beispiel Aegypten und Iran, Muenchen 1980, PP 54.

ثانيا: أعراض المرض الهولندى وجهود الاصلاح الاقتصادى

منذ منتصف السبعينيات تبذل مجهودات لتحرير الاقتصاد المصرى، حيث بدأت مسيرة مصر فى طريق الانفتاح الاقتصادى والتحول من نظام التخطيط وتدخل الدولة الواسع فى الحياة الاقتصادية الى ليبرالية اقتصادية تعطى دورا أكبر للقطاع الخاص فى عملية التنمية الاقتصادية. وتضمنت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى بدايتها حلولا مؤقتة وليست جذرية لمشكلات الاقتصاد المصرى.[1]

وفى النصف الثانى للثمانينيات بدأ الاصلاح الاقتصادى الشامل يراعى الجوانب الاجتماعية والصعاب التى تواجه ذوى الدخول المحدودة. وفى عام ١٩٨٦ بدأت مصر برنامج شامل للاصلاح الاقتصادى والتكييف الهيكلى، ومنذ ذلك الحين اتخذت خطوات جادة فى طريق الاصلاح الاقتصادى الشامل ولعل من أهم الانجازات فى هذا المجال حدوث تقدم ملموس فى مجال تحرير أسعار السلع الصناعية وأيضا السلع الزراعية، وساهم ذلك فى عملية تصحيح هيكل الأسعار بصفة عامة، كما تم اصلاح هيكل سعر الصرف والفائدة، وترك تحديدها لقوى السوق والعرض والطلب طبقا لحالة السوق والسيولة، واعتبارا من مايو ١٩٨٧ اتبع نظام سعر الصرف المرن بصدور قانون لتوحيد السوق المصرفية، وأيضا تم تحرير سعر الصرف الأجنبى فى اطار سوق حرة منذ

---

[1] أنظر فى ذلك تقرير بعثة موللر بالألمانية:

Moeller, A.: Vorschlaege zur loesung der oekonomischen probleme Aegyptens, Duesseldorf 1980.

اكتوبر ١٩٩٠، كما تم تحرير حركة النقد الاجنبى مع العالم الخارجى والسماح لوحدات غير مصرفية للتعامل فى السوق الحرة للنقد الاجنبى اعتبارا من فبراير ١٩٩١، وبذلك قضى على السوق غير المنظمة للصرف الاجنبى ونتج عن ذلك استقرار سعر الصرف وتوفر السيولة، كما طبقت اجراءات لتحرير التجارة الخارجية باحلال آليات العرض والطلب بدلا من القيود الكمية على الواردات، كما جرى رفع القيود الكمية على الصادرات فيما عدا اربع سلع، واتخذت اجراءات لتطوير الجهاز المصرفى وتطبيق المعايير المتعارف عليها دوليا وتطبيق معايير الملاءمة التى اقرتها لجنة بال، وجرت مراجعة لقانون البنوك والائتمان، وتم اصدار قانون لقطاع الأعمال العام لتطوير اسلوب ادارته وانعاش دوره فى الاقتصاد القومى، كما اتخذت خطوات هامة لاصلاح سوق المال واجريت تعديلات تشريعية لتشجيع انسياب رؤوس الأموال، هذه الاجراءات كلها استهدفت خلق مناخ مناسب للمستثمرين والمنتجين فى القطاعين العام والخاص وقد تم ذلك فى ظل السيطرة على التضخم عن طريق التحكم فى المعروض النقدى وتقييد الائتمان واصدار اذون الخزانة بسعر الفائدة السائد عالميا.

ولسنا فى صدد تقويم نتائج برنامج الاصلاح الاقتصادى وانما نهدف فى اطار دراستنا الى معرفة لأى مدى يؤدى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى الى مواجهة الاقتصاد المصرى لعواقب المرض الهولندى ودور استراتيجية للتوجه التصديرى فى هذا الموضوع. لذلك نتناول فى هذا الجزء من الدراسة عرض وتحليل لتجربة الإصلاح الاقتصادى من حيث الأداء الاقتصادى منذ بداية

التسعينيات، ثم الإصلاح الهيكلى، ومدى نجاح الاصلاح الاقتصادى فى مواجهة أعراض المرض الهولندى.

ان الاقتصاد المصرى يشهد منذ ثلاثة عقود تحولات جذرية أملتها ظروف محلية وإقليمية وعالمية، تمثلت فى التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط وتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى إلي نظام اقتصادى يتجه نحو المنافسة واقتصاد السوق وتشجيع المبادرات الفردية. وفى هذا الصدد صدرت تشريعات اقتصادية منذ بداية السبعينيات تعبر عن تحول الاقتصاد المصرى تجاه اقتصاد السوق. فقد صدر القانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ بشأن تشجيع استثمار رأس المال العربى والأجنبي والمناطق الحرة، ولحقته تعديلات لعل أهمها صدور القانون رقم ٢٣٠ لسنة ١٩٨٩ وقانون ضمانات وحوافز الاستثمار رقم ٨ لسنة ١٩٩٧. وقد بذلت جهود كثيرة على المستوى التشريعي والمؤسسي من أجل تحقيق انطلاقة كبيره للتنمية الاقتصادية فى ظل آليات السوق، إلا أنه لم تتحقق النتائج المرجوة. فقد تفاقمت مشكلات هيكلية فى الاقتصاد المصرى حيث ارتفع معدل التضخم حتى وصل إلى نحو ٢٠% فى أواخر الثمانينيات، وتزايد حجم البطالة حتى بلغ حوالى مليون فرد بمعدل بلغ ٧% تقريبا، وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات حتى بلغ حوالي ٤مليارجنيه، أيضا زاد العجز في الموازنة العامة للدولة حتى بلغت نسبته حوالي ١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد حتمت هذه الأزمة المتفاقمة البحث عن علاج لاصلاح هذا الخلل. وقد بدأت محاولات الإصلاح منذ السبعينيات واستمرت هذه المحاولات حتى منتصف الثمانينات إلا أنها كانت تتسم بعدم الشمولية وقصر المدة الزمنية المتاحة للبرنامج وعدم وجود إجماع بين مخططي السياسة الاقتصادية على سلامتها.

ومع بداية التسعينيات تبنت الحكومة برنامجا للإصلاح الاقتصادى بمساندة صندوق النقد الدولى والبنك الدولى وبمساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى، يستهدف تحقيق الإصلاح المالى والنقدى، ثم التكييف الهيكلى ورفع القدرات الذاتية للاقتصاد المصرى.

أداء الاقتصاد المصرى والمؤشرات الاقتصادية الكلية

بتحليل مؤشرات الناتج المحلى الإجمالي يلاحظ تراجع معدل النمو قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادى من ٥,١% سنة ١٩٨٨/٨٧ الى٣,٦% سنة١٩٩١/٩٠ بينما ارتفع معدل النمو فى مرحلة الإصلاح الاقتصادى من ١,٩% سنة ١٩٩٢/٩١ إلي ٤,٤% سنة ١٩٩٧/٩٦، حيث ارتفع الناتج المحلى الإجمالي من ١٣٩,١ مليار جنيه سنة ١٩٩٢/٩١ إلي ١٦٣,٢ مليار جنيه سنة ١٩٩٧/٩٦، (بأسعار سنة ١٩٩٢/٩١). ورغم هذا الارتفاع فى معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالي إلا أن نسبة الاستثمار إلي الناتج المحلى الإجمالي قد انخفضت من ٣٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلي ٢٤% سنه ١٩٩١/٩٠ ثم ثبتت عند معدل ٢٠% خلال مرحلة الإصلاح الاقتصادى. وقد ساهم الادخار المحلى الإجمالي بحوالي ٢٢% من الناتج المحلى الإجمالي سنة ١٩٨٨/٨٧، وانخفض إلي ١٧% سنه١٩٩١/٩٠ ثم توالى الانخفاض فى بداية مرحلة الإصلاح حتى بلغ ١٣% سنة ١٩٩٣/٩٢ ثم عاود الارتفاع بعد ذلك ليصل إلي ١٦% سنة١٩٩٥/٩٤، ١٧% عام ١٩٩٧/٩٦، وبذلك انخفضت الفجوة الاستثمارية من ١١% عام ١٩٨٨/٨٧ إلي ٧% عام ١٩٩١/٩٠ ثم ٣%عام ١٩٩٧/٩٦. وقد تذبذب المعامل الحدى لرأس المال / الناتج ICOR حيث ارتفع من ٥,٣% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلي ١١,٩% سنة ١٩٩١/٩٠، ثم توالى الانخفاض بعد ذلك ليصل

إلي حوالى ٥% سنه ١٩٩٧/٩٦ ويعكس انخفاض المعامل الحدى لرأس المـــال /الناتج زيادة فى كفاءة استخدام الموارد.[١]

أهداف برنامج الإصلاح الاقتصادى ونتائجه الأولية

فى ربيع ١٩٩٠ بدأ تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادى فى مصـــر بتشـــجيع وتدعيم من صندوق النقد الدولى *IMF* والبنك الدولى *WB* وبعض الدول الكـبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية .ويطلق على البرنامج الإصلاحى الذى تعهدت الحكومة المصرية القيام به برنامج الإصـــلاح الاقتصـــادى والتعديـــل الهيكلى *Economic Reform and Structural Adjustment Program (ERSAP)* وهدفه الأساسى دفع عجلة التنمية الاقتصادية بما يؤكد رفع المستوى المعيشـــى للأفراد ويرتكز البرنامج على ثلاثة أسس وهى أولا تحقيق الاســـتقرار لأجـــل استعادة التوازن الكلى وذلك بمساعدة صندوق النقد الدولى من خلال ما يســـمى بترتيبات المساندة *Stand-by Arrangemen* ، وثانيا التعديل الـــهيكلى لتحســـين الكفاءة فى تعبئة عناصر الإنتاج وتوزيعها على الاستخدامات المختلفـــة بينمـــا تجرى عملية التحويل لصالح القطاع الخاص واستراتيجية تنميـــة الصـــادرات وذلك بمساعدة قرض من البنك الدولى سمى بقرض التعديل الهيكلى بما يســاوى ٣٠٠ مليون دولار، وثالثا تعديل السياسات الاجتماعية حتى يمكن التضييق مـــن نطاق الآثار المعاكسة للإصلاحات الاقتصادية على محدودى الدخل والفقراء إلى أدنى حد ممكن وذلك بمساعدة الصندوق الاجتماعى للتنمية *Social Fund for*

---

[١] أنظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

Developme والذى يتم تمويله بواسطة البنك الدولى وجهات أخـــرى مانحـــة مساعدات .

وتمثلت أهداف المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى فيما يلى:

(١) خفض معدلات التضخم وعجز الميزان الجارى والميزانيـــة واســتعادة ملاءة المالية *Credit worthiness* للدولة، (٢) تقوية الثقة بـــالبنوك ومقدرتـــها على الوفاء بالتزاماتها *Banks' solvency* والرقابة عليها وتنظيم نشاطها بما يكفل رفع مستوى أدائها، (٣) خصخصة وإعادة هيكلة شركات القطاع العام وإصلاح العلاقات المالية بينها وبين الحكومة، (٤) تحرير معظم الأسعار فـــى قطـــاعى الصناعة والزراعة والعمل على رفع أسعار المواصلات والطاقة تدريجيا بمـــا يتناسب مع التكلفة الحدية فى الأجل الطويل أو مستويات الأسعار الدوليـــة، (٥) التخلص من أى قيود ماعدا التعريفةالجمركية علـــى الـــواردات والصـــادرات والعمل على خفض التعريفة على الواردات، (٦) تشجيع القطاع الخاص علـــى النمو من خلال إلغاء أنواع الرقابة على الاستثمار والإنتاج وإنهاء الاحتكـــارات الحكومية وكذلك أوضاع التحيز القائمة ضد المشروعات الخاصة فى مشترياتها ومستلزمات إنتاجها من القطاع العام، (٧) تقليل الآثـــار المعاكســـة للإصـــلاح الاقتصادى على الفقراء إلى أدنى حد ممكن عن طريق الصنـــدوق الاجتمـــاعى للتنمية.[١]

---

[١] البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

وقد حقق برنامج الاصلاح الاقتصادى بعض الانجازات الجيدة بكافة المقاييس، وأهمها خفض نسبة التضخم وعلاج العجز فى الموازنة العامة للدولة وتحرير التجارة الخارجية. ونتناول تحليل هذه الانجازات فيما يلى:

(أ) خفض معدل التضخم:

لخفض معدل التضخم طبقت مجموعة إجراءات انكماشية تعمل فى مجموعها على خفض الطلب النقدى على المستوى الكلى وتمثلت فى التحكم الشديد فى الإصدار النقدى الجديد وتضييق الائتمان المصرفى بالتشدد في السقوف الائتمانية، رفع مستوى سعر الفائدة على الودائع بالجنيه المصرى لتشجيع الأفراد على زيادة ودائعهم بالبنوك ولخفض القروض لأجل الاستهلاك، ورفع مستوى سعر الخصم، اقتراض الدولة من الأفراد بإصدار أذون خزانة مميزة بأسعار فائدة معومة تعتمد على حالة الطلب والعرض، وذلك لامتصاص السيولة النقدية من أيدى الأفراد. ان تحول الاقتصاد المصرى نحو آليات السوق واعطاء دور الريادة للقطاع الخاص لقيادة وتسيير النشاط الاقتصادى، أظهر مبدئيا تحسن المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، حيث انخفض معدل التضخم من ٢١% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلي ١٠% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلي حوالى ٨% سنة ١٩٩٦/٩٥، حتى وصل إلي حوالى ٧% سنة ١٩٩٧/٩٦. ونجحت السياسة النقدية فى ضبط معدلات التوسع النقدى للسيطرة على الضغوط التضخمية، فقد انخفض معدل النمو السنوى فى السيولة المحلية M_2 من ١٩,٧% سنة ١٩٩٠/٨٩ إلي ١٦,٤% سنة ١٩٩٣/٩٢، ثم إلي ١٣% سنة ١٩٩٦/٩٥، ووصل ذلك المعدل إلي ١٠% فى سنة ١٩٩٧/٩٦. وقد أمكن عن طريق تطبيق الوسائل الانكماشية الحد من معدل التضخم، لكن استفادة الطبقات المختلفة

من خفض معدل التضخم من سنة لأخرى لم تكن متساوية بطبيعة الحال وظل العبء كبيرا نسبيا على محدودى الدخل والفقراء. إن الأساليب التى اتبعت لمعالجة التضخم فى مصر هى بطبيعتها قصيرة الأجل وانكماشية، والواقع أن الأسباب الهيكلية للتضخم فى مصر لم يتم علاجها جذريا باتباع الأساليب النقدية والمالية الانكماشية، وهذه الأسباب الهيكلية يتم علاجها فى الأجل الطويل. والتضخم فى مصر يرجع أساسا إلى الفجوة القائمة بين المعدلات المنخفضة لنمو الناتج الحقيقى وارتفاع معدلات نمو الطلب الكلى النقدى. كما ترجع ظاهرة التضخم فى مصر إلى منتصف الستينات لأسباب متعددة هيكلية ونقدية من أهمها الجمود النسبى للجهاز الإنتاجى مما أدى إلى عدم التوازن بين الإنتاج والاستهلاك.

(ب) معالجة عجز الموازنة العامة للدولة

بلغ عجز الموازنة العامة فى مصر بلغ ٢٥% من الناتج المحلى الإجمالى فى منتصف السبعينات ونحو ٢٣% فى ١٩٨٢ ثم ١٩,٥% فى مطلع ١٩٩٠. وتمثل أحد الأهداف الرئيسية فى البرنامج الإصلاحى فى خفض عجز الموازنة العامة تدريجيا وعملت الحكومة على تحقيق هذا الهدف من خلال تنمية موارد الدولة بشكل تدريجى ومنتظم من جهة وخفض الإنفاق العام من جهة أخرى. وبالنسبة لتنمية موارد الدولة اتخذت بعض الاجراءات، ومنها تطوير ضريبة الاستهلاك لتصبح ضريبة عامة على المبيعات، والعمل على حصر كافة الأنشطة لإخضاعها للضرائب، وإحكام مكافحة التهرب الضريبى وتنشيط تحصيل المتأخرات وسرعة الفصل فى المنازعات الضريبية، والعمل على تطوير نظم العمل فى مجال الجمارك-من خلال تبسيط الإجراءات وتشريد الإعفاءات وسد

ثغرات التهرب إلى جانب ترشيد الرسوم الجمركية وتيسير إجراءات التصدير. وسعت الدولة الى خفض الإنفاق العام بخفض مخصصات دعم السلع الاستهلاكية تدريجيا، والعمل على تجميد أعداد موظفى الحكومة وتقييد الزيادة فى الرواتب، وخفض مصروفات الدفاع، وترشيد الانفاق العام، وتخلى الحكومة عن التزامها بتمويل استثمارات قطاع الأعمال العام وذلك بعد فصل هذه الاستثمارات عن الاستثمارات الحكومية . ويلاحظ أن هذه الخطوة قد اتخذت فى إطار سياسة تحرير القطاع العام وضرورة اعتماده على تمويله الذاتى وما يتاح له من قروض محلية أو خارجية، والتخلى عن أعباء دعم بعض الهيئات الاقتصادية الهامة فى مجال النقل والكهرباء وذلك بإصلاح هياكلها الاقتصادية وجعلها تعتمد على التمويل الذاتى.[1]

ولم تثمر الاجراءات السابقة فى خفض عجز الموازنة كثيرا فى عام ١٩٩١/٩٠ بسبب ظروف حرب الخليج . فقد نمت الموارد العامة إلى ٢٨% من الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع ١٩٩١ مقابل ٢٤,٥% فى مطلع ١٩٩٠. أما الإنفاق العام فبالرغم من محاولة خفضه إلا أنه ازداد بسبب ظروف حرب الخليج من ٤٤% من الناتج المحلى الإجمالى فى مطلع عام ١٩٩٠ إلى ٤٩% فى مطلع ١٩٩١. فقد اضطرت الحرب الحكومة إلى زيادة الإنفاق على الجيش وزيادة الدعم الغذائى لمواجهة عودة أعداد كبيرة من العاملين المصريين بالخليج فى ظروف غير عادية. الا أن ظروف الحرب نفسها ساعدت من جهة أخرى

---

[1] راجع فى ذلك:

World Bank: The East Asean Miracle. Economic Growth and Public Policy, Oxford University Press, 1993.

ما بعد فى تخفيف أعباء الموازنة العامة . فقد حدث خفض كبير فى الدين خارجى لمصر من قبل الدول الغربية والخليجية مما أدى إلى تخفيف أعباء دمة الدين التى تتحملها الموازنة العامة. ومنذ بداية التسعينيات تم الاعتماد لى الموارد الحقيقية لتمويل عجز الموازنة حيث تم الاعتماد على اذون الخزانة ى جانب ترشيد الإنفاق الحكومى الجارى حيث انخفض الإنفاق الحكومى جارى كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي حسب بيانات البنك المركزى المصرى ن ٢٦,٧% سنة ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢,٥% سنة ١٩٩٦/٩٥، ثم إلى ٢١% سنة ١٩٩٧/٩٦ وقد نتج عن ذلك تحقيق فائض فى النشاط الجارى ابتداء من سنة ١٩٩٢/٩١ بلغ ١,٢% من الناتج المحلى الإجمالي واستمر ذلك الفائض فى لتحسن ليصل إلى ٢,٦% سنة ١٩٩٥/٩٤ ثم إلى ٣% سنة ١٩٩٧/٩٦ مقابل عجز جارى فى الفترة ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩١/٩٠ وصل أقصاه سنة ١٩٩٠/٨٩ حيث بلغ حوالى (٥,٦%) من الناتج المحلى الإجمالي. وانخفض العجز الكلى من ١٧,٦% سنة ١٩٨٨/٨٧ إلى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ ثم استمر فى الانخفاض حتى بلغ ١,٢% سنة١٩٩٥/٩٤ ثم وصل ذلك العجز إلى ٠,٩% سنة ١٩٩٧/٩٦.[1]

لقد انتهت المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادى و نجحت فى تحقيق التثبيت الاقتصادى، حيث انخفض عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي من حوالى ١٥% سنة ١٩٩١/٩٠ إلي حوالى ١,٣% فى سنة ١٩٩٦/٩٥. وقد وصل هذا العجز إلى أقل من ١% عام ١٩٩٧/٩٦. وقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن بتعقد على الأساليب

---

[1] مصدر هذه البيانات: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية ، عدد .

التى اتبعت فى تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر. وترتب على أساليب خفض عجز الموازنة العامة آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء.[1]

كذلك ترتب على خفض الإنفاق العام للدولة المخصص لدعم السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الضرورية آثار توزيعية لغير صالح محدودى الدخل والفقراء . إن هدفاً من أهداف البرنامج الإصلاحى وهو تخفيض عجز الموازنة العامة قد تحقق إلى حد كبير فى خلال المرحلة الأولى من هذا البرنامج وأدى دوراً فى خفض معدلات التضخم، ولكن الأساليب التى اتبعت لخفض العجز فى الموازنة كانت مالية بحتة.

ويوضح الجدول التالى تطور الإنفاق العام والإيراد العام وعجز الموازنة:

---

[1] أنظر فى ذلك: جنات السمالوطى: الآثار التوزيعية لسياسات الإصلاح الاقتصادى فى مصر، فى أعمال المؤتمر السنوى لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية فى نوفمبر ١٩٩٣.

جدول (٣): تطور الموازنة العامة فى مصر (١٩٩١ - ١٩٩٦)

بالمليون جنيه

السنة المالية	٩٢/٩ على	٩٣/٩٢ فعلى	٩٤/٩٣ فعلى	٩٥/٩٤ فعلى	٩٦/٩٥ فعلىمبدئ
اجمالى الاستخدامات	٤٧٥٦	٥٢٢٢٣	٥٦٢٦٤	٥٨٢٥٦	٦٣٥٠٠
اجمالى الايرادات	٤١٤٠	٤٦٧٠٣	٥٢٥٦٧	٥٥٧١٩	٦٠٦٠٠
العجز الكلى	(٦١٥٧	(٥٥٢٠)	(٣٦٩٧)	(٢٥٣٧)	(٢٩٠٠)

المصدر : البنك الأهلى ، النشرة الاقتصادية، العدد الثانى-المجلد الخمسون، ١٩٩٧.

لقد كان للنتائج المحققة أثرها فى الحد من معدلات التضخم . ولكن ينتقد على الأساليب التى اتبعت فى تنمية الإيرادات العامة أنها أخذت فى الاعتبار هدف خفض عجز الموازنة العامة كهدف مالى أكثر من اهتمامها بالهدف النهائى وهو دفع عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر. فمعدلات الضرائب على نشاط الأعمال سواء قبل قانون الضريبة الموحدة أو بعده كانت وما زالت تعتبر مرتفعة جدا فى ظروف دولة نامية مثل مصر.

(جـ) الإصلاح الهيكلى وتحرير التجارة الخارجية:

من أهم دعائم برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر تهيئة البيئة الاقتصادية للتحول إلى اقتصاد السوق ورفع القدرة التنافسية للاقتصاد القومى، وقد اتخذت خطوات فى سبيل تحرير الاقتصاد المصرى، وذلك بتحرير التجارة الخارجية، وتنشيط بورصة الأوراق المالية وتقوية قطاع التأمين، وتهيئة مناخ جيد للاستثمار وإزالة المعوقات التي يواجهها الاستثمار المباشر، ثم تطبيق برنامج للخصخصة واصلاح وحدات قطاع الأعمال العام.

وقد طبقت إجراءات اقتصادية لتحرير التجارة الخارجية وذلك استكمالا لبرنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر. ومن أهم تلك الاجراءات إزالة القيود المفروضة على كل من الواردات والصادرات، وإصدار لائحة جديدة للاستيراد والتصدير عام ١٩٩١، تم تعديلها بهدف دعم تحرير التجارة الخارجية، وتحرير وتوحيد أسعار الصرف، وأيضا تحرير الواردات من خلال الإلغاء التدريجى للقيود غير الجمركية ورفع الحظر عن كافة السلع المستوردة باستثناء الملابس الجاهزة والأقمشة. وإنشاء المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهورية وعضوية رئيس الوزراء والوزراء المختصين وبعض رجال الأعمال ليقوم بدور بارز وفعال فى حل مشاكل التصدير وتوسيع قاعدة انتشار الصادرات المصرية وفتح أسواق جديدة لها ويحقق لها القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية وصولا إلى تحقيق الهدف المنشود وهو زيادة معدلات التصدير. وطرأ تحسن واضح على ميزان المدفوعات وارتفع حجم الاحتياطي

ن النقد الأجنبي. كما انخفض معدل التضخم من حوالى١٥% عـام ١٩٩١/٩٠ ي حوالي ٨% عام ١٩٩٦/٩٥ ثم ٧% عام ٩٦/ ١٩٩٧.[1]

ويتضح ذلك من استعراض موقف مـيزان المدفوعـات والديـن الخـارجى نوجزه فيما يلى:

(أ) الواردات:

لتجهت الواردات من السلع والخدمات خلال الثلاث سنوات التى سبقت عمليـة لإصلاح الاقتصادى عام ١٩٩٢/٩١ إلى النمو بمعدل متوسط يصل إلى ٦,٣%. م انخفضت خلال عام بدء تطبيق الإصـلاح بحوالـى ٥% عـام ١٩٩٢/٩١. يرجع الانخفاض فى الواردات إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى مقـابل لدولار والذى تضمن إجراء تخفيض قيمة الجنيه المصرى، والذى أدى بـدوره إلى ارتفاع السعر المحلى للواردات وبالتالي انخفاضها خلال ذلك العام. وابتـداء من عام ١٩٩٢/١٩٩١ وحتى ١٩٩٧/١٩٩٦ بدأت الواردات ترتفع مرة أخـرى وذلك بمعدل نمو سنوى حوالى ٥,٥% فى المتوسط.

كما نلاحظ أيضا أن سنة ١٩٩٢/١٩٩١ التى انخفضت فيها الواردات بنسـبة ٥% تقريبا هى السنة التى تحقق فيها ادنى معدل نمو للناتج المحلى الإجمـالي، حيث بلغ ١,٩%.

---

[1] أنظر فى ذلك: البنك المركزى المصرى: المجلة الاقتصادية (أعداد مختلفة)

(ب) الصادرات:

شهدت الصادرات المصرية من السلع والخدمات بعض التقلبات خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد زادت الصادرات عام ١٩٨٩/٨٨ بنسبة ١٠,٣% قياسا إلى العام السابق، ثم قفزت إلى النمو بمعدل يصل إلى ١٨,٨% عام ١٩٩١/٩٠. ثم انخفضت الصادرات عام ٩٢/٩١ - عام بدء الإصلاح الاقتصادى - بنسبة ٢,١%. أخذت الصادرات خلال السنوات الثلاث الأخيرة من ١٩٩٥/٩٤ حتى ١٩٩٧/٩٦ اتجاها صعودا ولن كان يتسم بالتقلب حيث كانت معدلات النمو فى هذه السنوات هى ٧,٨%، ١٥,١%، ٦,١% على الترتيب.

(جـ) تحويلات المصريين العاملين بالخارج:

اتسمت تحويلات العاملين بالخارج بالتقلب خلال الفترة من ١٩٨٩/٨٨ حتى ١٩٩٧/٩٦، حيث حققت ارتفاعا ملحوظا عام١٩٩٢/٩١ بنسبة ٤٦,٠ %، ويرجع ذلك إلى توحيد سعر صرف الجنيه المصرى وتخفيض قيمته، أعقب هذه الزيادة الكبيرة هبوط فى التحويلات بنسبة ٩,٥% سنة ١٩٩٣/٩٢ عن العام السابق مباشرة، وتوالى الانخفاض بنسبة ٤,٤% من سنة ١٩٩٤/٩٣ حتى سنة ١٩٩٧/٩٦ فقد استقر معدل النمو بمتوسط حوالى ١,٤% سنويا.

(د) مؤشرات الدين الخارجي:

اتجه الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى الانخفاض التدريجي خلال الفترة من ١٩٨٨/٨٧ حتى ١٩٩٧/٩٦. فقد كانت هذه النسبة حوالى ١٠٢% عام ١٩٨٨/٨٧، وصلت إلى حوالى ٧٧% عام ١٩٩٢/٩١ عند بداية الإصلاح الاقتصادى، ثم توالى انخفاضها حتى بلغت ٣٧,٨% عام ١٩٩٧/٩٦. كما اتجهت أيضا مدفوعات خدمة الدين كنسبة من الصادرات نحو الانخفاض. فبعد أن وصلت إلى حوالى ٢٥,٤% عام ١٩٩٠/٨٩، انخفضت إلى ١٩,٦% عام ١٩٩١/٩٠، ثم توالى انخفاضها حتى وصلت إلى ١١% عام ١٩٩٧/٩٦. وظلت نسبة الدين المحلى للناتج المحلى الإجمالي ثابتة تقريبا بين عامى ١٩٩١/٩٠،١٩٩٧/٩٦ عند معدل ٦٧%. وقد تحقق هذا الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلى بعد تنفيذ عدة إجراءات للإصلاح الهيكلى فى القطاع المالى والتجارة الخارجية.

ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى.

جدول(٤): نتائج المرحلة الأولى من برنامج الاصلاح الاقتصادى - مؤشرات كلية

المؤشرات والسنوات	٩٠/١٩٨٩	١٩٩١/١٩٩٠	٩٢/١٩٩١	٩٣/١٩٩٢
معدل التضخم السنوى (%)	٢١,٢	١٤,٧	٢١,٢	١١,١
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى (%)	١٥,٨	١٧,٢	٥,٠	٤,٧
معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى (%)	٢,٤	٢,١	٠,٣	٠,٥
اجمالى الدين الخارجى (بليون دولار)	٤٦,١	٣٤,٠	٣٤,٣	٣٤,٤
خدمة الدين كنسبة من حصيلة الصادرات (%)	٤٦,٠	٤٥,٠	١٦,٠	١٧,٠
الميزان التجارى (بليون دولار)	(-) ٨,٣	(-) ٧,٥	(-) ٦,٤	(-) ٧,٠
ميزان العمليات الجارية (بليون دولار)	(-) ٣,٧	(-) ٣,٢	١,٣	(-) ٠,٤
ميزان المدفوعات (بليون دولار)	(-) ١,٢	٢,٠	٥,١	٣,٩

المصدر: صندوق النقد الدولى. المراجعة الثانية لاتفاقية التثبيت (غير منشور) ١٩٩٣